العبد الهادي: تشكيل لجنة متعهدي التغذية بمنطقة الصباح

«الصحة» حدّدت اشتراطات الراغبين في العمل ببيع وتخزين المنتجات الغذائية والنباتات الطبية

| كتب سلمان الغضوري |

هلال الساير

أصدر وزير الصحة الدكتور هلال الساير، لائحة اشتراطات جديدة للراغبين في العمل بمحلات ومستودعات بيع وتخزين المنتجات الغذائية والنباتات الصحية، بهدف تنظيم العمل فيها بناء على توصية لجنة التراخيص الصيدلانية.

واشترطت اللائحة ان يكون العامل حاصلا على دبلوم بعد الثانوية العامة، ولا تقل مدة دراسة فيه عن سنتين في احد المجالات الطبية أو الغذائية، وان تكون من جامعة أو كلية أو معهد معترف به من قبل وزارة التعليم العالي.

وحدد الساير في القرار الوزاري رقم 197 شروط من يرخص له بالعمل، ان يكون حسن السير والسلوك بالاضافة الى ان يكون لائقاً صحيا، وان يجيد اللغة العربية والانكليزية قراءة وكتابة، ولديه خبرة عملية لا تقل عن سنة، وان يجتاز الاختبار المعد من لجنة التقييم المختصة.

كما أصدر الساير قرارا آخر، أنهى من خلاله ندب الدكتورة ماجدة عبد الرسول من رئاسة قسم الأطفال بمستشفى مبارك الكبير بناء على طلبها، وندب أستاذ مساعد قسم الاطفال بكلية الطب الدكتورة آمال العيسي لرئاسة القسم.

من جهته أعاد وكيل وزارة الصحة الدكتور إبراهيم العبدالهادي، تشكيل لجنة متابعة وتنفيذ متعهدي التغذية بمنطقة الصباح التخصصية برئاسة رئيس مكتب الشؤون الهندسية في مستشفى ابن سينا المهندس أحمد الحسيني، وعضوية عدد من المختصين.

و رفع العبدالهادي في قرار آخر اسم الممرضة فوزية عجة من عضوية اللجنة الفرعية لتشجيع ودعم الرضاعة الطبيعية بمنطقة الفروانية الصحية، وضم إلى اللجنة الدكتورة لمى عمران والممرضة سحر فوزي أحمد، ورفع اسم مريم شهاب ومصطفى حسن سعيد من عضوية لجنة معادلة الشهادات العلمية للأطباء في مجال الخدمات الطبية المساندة، وضم الدكتورة ياسمين عدنان عبدالغفور لعضوية اللجنة، كما ضم الدكتورة نادية ابل استشاري طب وجراحة العيون إلى عضوية اللجنة الدائمة لتقييم منتجات شركات اللوازم الطبية بإدارة المستودعات الطبية وإدارة التجهيزات الطبية.

وعمم العبدالهادي على المناطق الصحية ومديري المستشفيات ورؤساء الاقسام الطبية عدم منح الأطباء بجميع التخصصات المختلفة بالمستشفيات والمراكز التخصصية أي مراجع اجازة مرضية على النماذج الخاص بمراكز الرعاية الصحية الاولية ومنح الاجازة على النماذج المخصصة لذلك، ويأتي ذلك لما لوحظ في الآونة الاخيرة من قيام بعض الاطباء بكتابة تمديد لاجازة مرضية على النموذج الآلي الصادر من مراكز الرعاية الصحية الاولية دون تحرير النموذج الخاص بمنح الاجازة.

العبدالهادي: لا تمييز بين علاج المواطنين والوافدين

| كتب سلمان الغضوري |

إبراهيم العبدالهادي

نفى وكيل وزارة الصحة الدكتور إبراهيم العبدالهادي، وجود تمييز بين علاج المواطنين والوافدين، موضحا أن شركات الضمان الصحي التي أعلنت عنها الوزارة في مارس الماضي لتتولى علاج الوافدين من خلال تشييد ثلاثة مستشفيات، أنشئت وفق خطة التنمية للدولة الصادرة بموجب القانون رقم 9 لسنة 2010 وتطبيقاً لقانون رقم 1 لسنة 1999 بشأن التأمين الصحي على الأجانب، وهو جزء من منظومة التأمين الصحي الذي سوف يطبق على المواطنين في المستقبل القريب.

وأضاف في تصريح صحافي: أن هذه الشركة ستقدم الخدمات الصحية الأساسية للوافدين وفق أحدث الأجهزة والمعدات الطبية والأطباء المتخصصين تحت رقابة وزارة الصحة، مبينا أن تقديم الخدمة لن يكون مقتصرا على تلك المستشفيات، حيث ستقدم الخدمة بالاشتراك مع وزارة الصحة من خلال العيادات التخصصية في المستشفيات العامة في حال الحاجة لذلك.

وأشار العبدالهادي إلى أن الرعاية الصحية الأولية سيتم تقديمها من خلال 15 مركزا صحيا موزعة على المناطق الصحية، كما ستقدم وزارة الصحة الرعاية الصحية من خلال المستشفيات التخصصية التابعة لها، فضلا عن تقديم الخدمات الوقائية وطب الطوارئ في جميع مراكز ومستشفيات وزارة الصحة، كما أن المواطن الكويتي يستطيع أن يحصل على الخدمات الطبية في مستشفيات الضمان الصحي عند اشتراكه بالمنظومة، وبالتالي لا يوجد أي تمييز في الخدمة الصحية، و يحق للوافد حسب القانون الاشتراك بأي منظومة تأمين صحي يختارها في البلاد سواء وزارة الصحة أو القطاع الخاص أو الشركة.

مركز صحي للعيون في «الشامية»

| كتب سلمان الغضوري |

يشيد في منطقة الشامية، وبتبرع من إحدي الأسر الكريمة، مركز صحي جديد مختص بأمراض وعلاج العيون.

وقالت رئيس مجالس أقسام أمراض العيون الدكتورة نادية ابل، في تصريح صحافي: ان «هناك عددا من العيادات الخاصة بأمراض العيون سوف تشهد تطوير وتجديد في مرافقها، منها عيادة أمراض العيون في مستشفي الفروانية، حيث سيتم تزويدها بأجهزة طبية حديثة مخصصة لأمراض العيون كذلك سيتم تزويدها بالكادر الطبي المختص».

ولفتت إلى أن عيادة مستشفى الجهراء الخاصة بأمراض العيون ستشهد تطوير وإعادة تجديد وتوسعة كما سيتم تجهيزها بالمعدات الطبية الحديثة والمختصة، فضلا عن تزويده بالكوادر الطبية والتمريضية المختصة، موضحة أن عيادات أمراض العيون من العيادات المهمة ومتوافرة في جميع المناطق الصحية، مبينة أن الفترة المقبلة ستشهد تطويرا في عدد من عياداتها المختصة.

الفايز مرحبا بالحضور

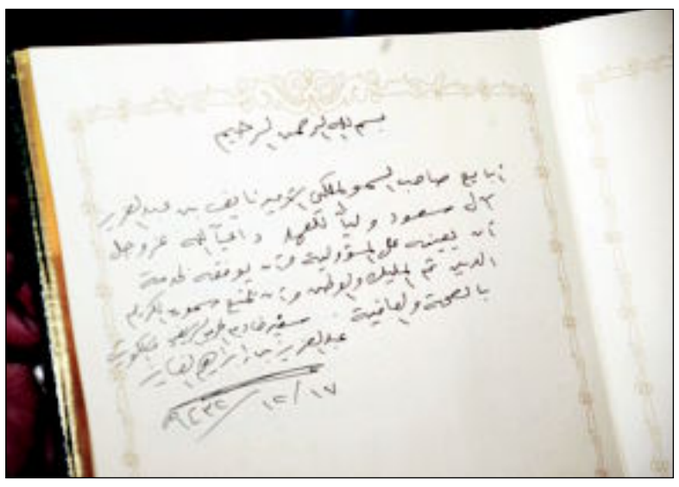
كلمة «مبايعة» من السفير السعودي لولي العهد

(تصوير أحمد عماد)

السفارة في الكويت استقبلت المبايعين لولي العهد الأمير نايف بن عبدالعزيز

السفير الفايز: الأسرة المالكة في السعودية تقدِّم أبناءها لخدمة الدين والوطن والمواطنين

| كتب حسن الهداد |

«الأسرة السعودية المالكة، طوال فترة حكمها، وهي تقدم أبناءها لخدمة الدين والوطن والمواطنين»... بهذه الكلمات المعبرة عن عطاء الأسرة السعودية المالكة، في المملكة العربية السعودية، استقبل سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الكويت السفير عبدالعزيز الفايز، عددا كبيرا من المواطنين السعوديين الذين توافدوا على مبنى سفارة المملكة أمس، لمبايعة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، بمناسبة تعيينه ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

وأضاف سفير خادم الحرمين الشريفين السفير عبدالعزيز الفايز، «يشرفنا أن نستقبل المواطنين السعوديين الذين يتوافدون على السفارة لإعلان بيعتهم لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد بعد تعينه في هذا المنصب، من قبل خادم الحرمين الشرفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولا شك أن هذه المناسبة غالية على قلوبنا جميعا كمواطنين سعوديين، وتأتي بعد انتقال صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود إلى رحمة ربه».

المقيمون السعوديون بايعوا الأمير نايف بن عبد العزيز وليا للعهد

وزاد السفير الفايز، أن «الأمير نايف بن عبدالعزيز، شخص غني عن التعريف، فهو رجل دولة تدرج في عدة مناصب حكومية، وجهوده وقدراته أهلته إلى هذا المنصب، واختيار خادم الحرمين الشرفين له كولي للعهد لم يأت من فراغ، فخلال السنوات الـ 36 الماضية تولى سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز، منصب وزير الداخلية في فترة شهدت بها المملكة والمنطقة والعالم متغيرات كثيرة، ولكنه كان رجل الأمن الأول، وكان المواطن الحريص على أمن الوطن والمواطنين».

وأشار السفير الفايز، إلى أن «الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود يتولى مسؤوليته في فترة مهمة من تاريخ المملكة، وتاريخ العالمين العربي والإسلامي، ونحن كلنا ثقة بأنه على قدر المسؤولية والدور المناط به من قبل خادم الحرمين الشرفين، وسيكون سنده وعضده الأيمن في التعامل مع كافة السياسات والقضايا التي تواجه المملكة»، داعياً «الله عز وجل أن يوفق سموه لخدمة الدين، والمملكة والوطن».

من جانبه، قال نائب سفير المملكة لدى الكويت سالم الفعر، «في هذا اليوم نرفع اسمى آيات التهاني والمبايعة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، كولي للعهد، ونائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير للداخلية»، داعياً «الله عز وجل أن يكون سموه، خير معين لخادم الحرمين الشرفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأن يسدد خطاه لما فيه مصلحة الوطن».

من جهته، بارك المواطن السعودي المقيم في الكويت عبدالعزيز بوخمسين، اختيار صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد.

وقال، «اسعدني الاختيار الموفق لخادم الحرمين الشريفين للأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد، وأنا عن نفسي ونيابه عن عائلتي، أبايع ولي العهد لهذا المنصب».

بدوره، قال المواطن السعودي خالد ناصر، «يشرفني أن أحضر للسفارة مبايعاً صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود كولي للعهد، ونسأل الله له التوفيق لخدمة الدين والوطن والمواطنين»، مشيراً إلى أن «اختيار صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، هو اختيار موفق من قبل خادم الحرمين الشرفين، فهو خير خلف، لخير سلف».

ضمن فعاليات ثاني أيام جائزة ومؤتمر الحكومة الإلكترونية الثاني لدول «التعاون»

اختصاصيون: التشريعات المعلوماتية الذكية ضرورة لمواجهة التحديات العصرية

المشاركون في الحلقة النقاشية

○ نيبال إدلبي: «الاسكوا» توجه توصياتها إلى المنطقة العربية لمساعدتها في مراجعة القوانين

○ وسيم حرب: الفضاء السبراني البعيد عن سيادة الدول يدفع نحو معالجة قانونية جديدة

○ قصي الشطي: يجب إيجاد تشريعات ذكية... وقانون للتعاملات الإلكترونية بالكويت رهن الاعتماد

| كتب ناصر الفرحان |

قال اختصاصيون في مجال تكنولوجيا المعلومات إن التشريعات والتنظيمات الالكترونية والمعلوماتية فضلا عن الوعي التكنولوجي هي الاساس لتقديم الخدمات الحكومية الالكترونية.

وأوضحوا في الحلقة النقاشية التي اقيمت ضمن فعاليات اليوم الثاني لجائزة ومؤتمر الحكومة الالكترونية الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي الذي ينظمه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات أن وجود قوانين تنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بات امرا ضروريا لمواجهة التحديات التكنولوجية الجديدة.

وفي هذا السياق، ذكرت رئيسة فريق ادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) د. نيبال إدلبي ان اللجنة أعدت مبادرة في مجال التشريعات السبرانية (وهي الوسيط الالكتروني لشبكات الحواسيب التي يجرى عبرها الاتصال المباشر) لتنفيذ مشروع بعنوان «التنسيق الاقليمي في التشريعات السبرانية» لتطوير المعرفة في المجتمعات العربية.

وبينت إدلبي ان الهدف من المشروع هو تعزيز استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الحكومي وتقليص الفجوة القانونية بين الدول العربية والدول المتقدمة فضلا عن تسهيل التعاملات الالكترونية في ما بين الدول العربية لزيادة حجم التجارة الالكترونية، مشيرة إلى أن «الاسكوا» تقوم باعداد واصدار ارشادات وتوصيات للتشريعات السبرانية والالكترونية موجهة للمنطقة العربية بغرض مساعدة دول المنطقة على مراجعة قوانينها وتشريعاتها وصيانتها.

وبدوره، قال المشرف العام والمؤسس للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة د. وسيم حرب ان المعلوماتية اداة جديدة وذكية تعمل على محاكاة العقل البشري ما ادى الى حصول تغييرات جذرية كثيرة على اكثر من صعيد لاسيما تكوينات المجتمعات الجديدة، مضيفا أن وجود فضاء جديد ذي سيادة جديدة لا تنتمي الى سيادة الدول وخارج اطار تحكمها وهو «الفضاء السبراني» جعل الحاجة ملحة إلى معالجة القوانين التي تنظم الافعال عبر هذه الشبكة.

واوضح ان أي حكومة الكترونية لا تقوم او تستقيم من دون تنظيمات تستند الى جهاز متكامل مبني على اساس مبادئ وتشريعات قانونية تنظم استخدام وسائل المعلوماتية والانترنت، لافتا إلى حاجة المجتمعات الى الاعتراف بما يسمى «الوثيقة الالكترونية» واثباتها كركيزة قانونية ضابطة وذلك في ظل توسع التعاملات الالكترونية مشيرا في الوقت ذاته الى الحاجة الى تشريعات جزائية جديدة لردع النوع الجديد من الجرائم الا وهي الجرائم الالكترونية.

وبينما ذكر ان الدول العربية بدأت مطلع الالفية الجديدة بالاجتهاد لوضع تشريعات وتنظيمات في مجال تكنولوجيا المعلومات الا انها لا تزال قاصرة عن الاحاطة بكل الحاجات التشريعية للتعاملات الالكترونية»، قال عن ارشادات لجنة «الاسكوا» انها ليست ذات طابع الزامي الا انها تأتي لمساعدة المشرعين والمسؤولين في الحكومات الالكترونية العربية لتوفير الارضية القانونية لوضع تشريعاتهم وتنظيماتهم، كاشفا عددا من ارشادات «الاسكوا» منها الارشادات المتعلقة بالمعاملات والتجارة الالكترونية وتنظيم الاتصالات والجرائم السبرانية والملكية الفكرية المعلوماتية وحماية المعلومات الشخصية.

من جانبه، اكد نائب المدير العام لتقنية المعلومات في الجهاز المركزي لتكنولوجيات المعلومات المهندس قصي الشطي اهمية دور التشريعات الالكترونية لبناء الثقة وتعزيز التعامل الالكتروني بشكل عام ما بين كل من الافراد والمؤسسات والجهات الحكومية، موضحا ان لدى الكويت قوانين وتشريعات حالية ومستقبلية منها قوانين تتناول التعاملات الالكترونية والجرائم الالكترونية وحماية المستهلك وقانون الملكية الفكرية لعام 99 الذي يحتاج الى تحديثات تواكب التكنولوجيا المتقدمة.

واعلن ان من القوانين التي سترى النور قريبا قانون التعاملات الالكترونية الذي ينتظر ان تعتمده اللجنة التشريعية في مجلس الامة الى جانب قانون الجرائم الالكترونية الذي هو تحت البحث والدراسة ويعد مسودة مشروع وضعتها اللجنة القانونية المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات في خطة التنمية متوسطة المدى.

اما في ما يخص قانون حماية المستهلك، فأوضح الشطي ان وزارة التجارة والصناعة تعمل على ادراج جزء خاص في القانون يتعلق بما يسمى «الفضاء السحابي» ليكون اكثر تنظيما وفاعلية في مجال تكنولوجيا المعلومات، مشيرا إلى أن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات اعتمد دراسة اجراها الاتحاد الدولي للاتصالات حول كيفية التعامل مع الجرائم الالكترونية (اساءة استخدام التكنولوجيا) فضلا عن تضمين بعض الضوابط الاخرى المعتمدة لدى منظمات عالمية كلجنة «الاسكوا» حول الخصوصية وحماية البيانات.

وعن التحديات التي تواجه الحكومات الالكترونية اشار الشطي الى ضرورة ايجاد قوانين وتشريعات مرنة وذكية تستوعب المتغيرات التكنولوجية السريعة الى جانب اهمية التجانس ما بين الجانب الفني والتشريعي وتحديث التشريعات حسب ما يقتضيه الجانب الفني التقني.